جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومى

قضايا التخطيط والتنمية فى مصر
رقم (٥١)

سياسات إصلاح ميزان المدفوعات المصرى
المرحلة الأولى

الاطار النظرى والمشكلات المنهجية

القاهرة
مايو ١٩٩٠

محتويـــــات البحث

صفحـــة

تمهيـــــد ٣

الجزء الأول : سياسات اصلاح ميزان المدفوعات المصـــــرى من منظور الميزة النسبية ١٠

الجزء الثاني : سياسات اصلاح ميزان المدفوعات المصـــــرى من منظور الطلب النهائى ٤٢

الجزء الثالث : سياسات اصلاح ميزان المدفوعات المصـــــرى من وجهة نظر الامكانيات الانتاجية ١٠٥

الجزء الرابع : سياسات اصلاح ميزان المدفوعات المصـــــرى الاطار التنظيمى والتشريعى لتجارة مصر الخارجية ١٤٨

تمهيـــــد

يمكن النظر الى المشكلة الاقتصادية المصرية ، باعتبارها محصلة للاختلالات الهيكلية بين الموارد الكلية والاحتياجات الكلية ، من زاويتين رئيسيتين :

- الأولى داخلية وتتمثل فى عدم التوازن بين الناتج المحلى الاجمالى والطلب الكلى ، ويعبر عنه فى مظاهر رئيسية من أهمها عجز ميزان الادخـــــار والاستثمار ، ونقص العرض السلعى المتاح للاستخدام ، وانخفاض مستـــوى التشغيل ، وعجز الموازنة العامة . وينتج عدم التوازن المذكور ، بمظاهـــره تلك ، عن عدم مرونة الجهاز الانتاجى المحلى بالدرجة الكافية وانخفـــاض مستوى الكفاءة الاقتصادية باعتبارها علاقة أمثلية بين التكلفة والعائد .

- والزاوية الأخرى للمشكلة هى عدم التوازن فى مجال المعاملات الخارجيـــة ، أو ميزان الموارد حيث تأخذ مظاهر متعددة أهمها العجز المسجل فـــى ميزان الدائنية والمديونية وميزانية النقد الأجنبى وميزان المدفوعات ، وكـــل منها يعبر عن مستوى معين فى التحليل .

وقد أخذنا موضوع لهذه الدراسة عجز ميزان المدفوعات وكان محور التركيز فيها هو سياسات معالجة العجز ، وذلك من خلال اقتراح مجموعة متماسكة مـــن الحلول باعتبار أن تشخيص مشكلة العجز نفسها قد تناولته أقلام وأبحاث عديدة من قبل .

ولعلاج أزمة ميزان المدفوعات كما هو معروف مستويان :

مستوى التعامل مع الأجل القصير ، ومستوى التعامل مع الأجلين المتوسط والطويل .

وقد تم تناول المستوى الأول من خلال دراسات عديدة سواء داخل معهـــــد

التخطيط القومى أو خارجه ، حيث تم التركيز على اجراءات متفرقة للعلاج وطرحت المناهج التحليلية المرتبطة بها .

أما المستوى الثانى فيعبر عنه بسياسات اصلاح ميزان المدفوعات ، وهو فى حاجة الى المزيد من الايضاح والتأصيل . وهذا ما حاولنا أن تقوم به فى هذا البحث الذى يصدر ضمن سلسلة (قضايا التخطيط والتنمية) .

وتم الانطلاق فى العمل من طرح السؤال التالى :
ما هى الأبعاد المختلفة لعلاج العجز فى ميزان المدفوعات ، والتى تعبر عن التفاعل بين الزاويتين الداخلية والخارجية للمشكلة ؟

وكانت الاجابة أن هناك ثلاثة أبعاد رئيسية :
البعد الأول يتعلق بالعرض والثانى بالطلب والثالث يتعلق بالتشريعات والمؤسسات .

وفى تحليل العرض جاء الجزء الأول ليضع اطارا تحليليا لاختيار أنشطة التصدير وأنشطة احلال الواردات.وتم استكمال تحليل العرض من خلال الجزء الثالث الذى تناول مدخل الامكانيات الانتاجية بصورة محددة .

وأتى تحليل الطلب فى الجزء الثانى الذى تناول تطبيق منهج للتوازن العام لتتبع أثر السياسات المختارة على الطلب المحلى .

وفى الجزء الأخير تم تناول المؤسسات والتشريعات التى تمارس تأثيرها من خلال استعراض المراحل الزمنية المختلفة والسياسات الحاكمة لكل منها فى مجال التجارة الخارجية وذلك فى الفترة من ١٩٥٢ الى ١٩٨٧.ونظرا لضخامة العبء البحثى المطلوب لمعالجة قضية بهذا الاتساع وهذا العمق ، فقد اخترنا التركيز فى مرحلة أولى من البحث (هى المرحلة التى تغطيها الدراسة المنشورة هنا)

على صياغة المنهجية بدرجة عالية من التفصيل نسبيا مع الاشارة الى البيانات اللازمة وعرض المتاح من بينها . على أن تتم مواصلة العمل فى المرحلة الثانية للبحث فى العام البحثى التالى (١٩٨٩/١٩٩٠) وذلك بغرض تطبيق المنهجية عمليا على بيانات ميزان المدفوعات المصرى — وهى المرحلة التى يتولاها بالفعل أ . د . السيد عبد المعبود ناصف .

وقد تم تقسيم العمل فى الدراسة الحالية التى تغطى المرحلة الأولى المشار اليها — على فريق البحث — على النحو التالى :

الجزء الأول : سياسات اصلاح ميزان المدفوعات من منظور الميزة النسبية . وقد قام به الأستاذ الدكتور السيد عبد المعبود ناصف ، الباحث الرئيسى للدراسة من ص ١٠ الى ص ٤١ .

الجزء الثانى : سياسات اصلاح ميزان المدفوعات المصرى من منظور الطلب النهائى (السياسة الاستيعابية) من ص ٤٢ الى ص ١٠٢ وقامت به د . فادية محمد عبد السلام .

الجزء الثالث : سياسات اصلاح ميزان المدفوعات ، من وجهة نظر الامكانيات الانتاجية من ص ١٠٥ الى ص ١٤٧ وقام به د . محمد عبد الشفيع عيسى .

الجزء الرابع : الاطار المؤسسى والتشريعى لتجارة مصر الخارجية خلال الفترة من ١٩٥٢ الى ١٩٨٧ من ص ١٤٨ الى ص ١٩٤ وقام به د . مجدى محمد خليفة .

ويركز الجزء الأول الذى أعده الباحث الرئيسى أ٠د٠السيد عبد المعبود ناصف على تحديد الأسعار الاقتصادية لمنتجات الأنشطة الاقتصادية والتى يحتويها جدول المدخلات / المخرجات لعام ١٩٨٦/١٩٨٧ المستخدم فى حسابات التوازن العام للخطة الحالية (١٩٨٧/٨٨ ـ ١٩٩١/٩٢) ٠ ويتم ذلك على مرحلتين : حيث تهتم المرحلة الأولى بتحويل القيمة المضافة المحسوبة بالتكلفة الجارية لعوامل الانتاج الى قيم مضافة بأسعار اقتصادية تعكس التكلفة الاقتصادية لعوامل الانتاج باستخدام دوال انتاج مناسبة أو باستخدام مدخل البرمجة الخطية ٠ وتهتم المرحلة الثانية بحساب المدخلات الوسيطة المحلية بالاسعار الاقتصادية أيضا بمعلومية القيم المضافة التى تم الحصول عليها فى المرحلة الأولى ٠ وباضافة التكلفة الاقتصادية للمستلزمات الوسيطة الى القيمة المضافة الاقتصادية ، تتحدد التكلفة الاقتصادية للانتاج فى مختلف الأنشطة الاقتصادية ٠ ومع ترتيب الأنشطة وفقا للعائد على رأس المال و /أو وفقا للمقارنات الدولية للأسعار النسبية لنفس المنتجات تتحدد الأنشطة الاقتصادية المرشحة للتصدير أو احلال الواردات مستقبلا ٠

أما الجزء الثانى والذى قامت باعداده د ٠فادية محمد عبد السلام فقد استند الى نموذج توازن عام متعدد القطاعات يقوم على مصفوفة الحسابات الاجتماعية SAM وذلك لدراسة آثار السياسات الاستيعابية على الطلب المحلى ٠ ويصلح النموذج المقترح (والموجه أساسا بدوال تفسيرية فى الطلب على الصادرات والواردات والاستهلاك الخاص والاستثمار) لمناقشة العديد من القضايا مثل سبل تشجيع الصادرات ، والتأثير على مستوى الاستهلاك والانفاق الحكومى ، وتقدير مستويات الاستثمار ٠

والخلاصة ، أن النموذج المقترح يفيد فى تقدير مستويات الطلب النهائى المحددة لمستوى الانتاج المحلى ومستوى تشغيل الطاقات الانتاجية ٠

وهنا يأتي الجزء الثالث والذى قام باعداده د • محمد عبد الشفيع عيسى ليتناول بصورة محددة سياسة رفع مستوى الامكانيات الانتاجية بغرض اصلاح ميزان المدفوعات • وينقسم هذا الجزء الى ثلاثة أقسام فرعية : وفى القسم الأول يحاول تقديم اطار نظرى للعلاقة بين سياسة الاصلاح وامكانيات الانتاج • ويستند هذا الاطار الى ستة محاور رئيسية هى : زيادة معدل النمو الاقتصادى الحقيقى الصافى ورفع مستوى الادخار القومى ، وتحسين الكفاءة الانتاجية ، وخفض المكون الاستيرادى فى الانتاج القومى ، وبناء هيكل انتاجى متناسق ، وبناء ميزة نسبية مقارنة ديناميكية •

أما القسم الثانى فيتناول استعراض المنهجية المقترحة ومشكلات القياس المرتبطة بها • ويتم التركيز هنا على نقطتين هما : سبل زيادة الناتج ، وطبيعة هيكل الناتج نفسه • وفيما يتعلق بالنقطة الأولى فان الزيادة تتحدد بعاملين هما : زيادة المدخلات من عوامل الانتاج ، (بالتركيز على مدخلات رأس المال والعمل) ورفع مستوى الانتاجية الكلية للعوامل • وتمت الاشارة الى المنهجية وطرق القياس الخاصة بهذين العاملين • وهو ما تم أيضا بالنسبة للنقطة الثانية فى موضوع القسم الفرعى الثانى : أى هيكل الناتج • أما القسم الفرعى الثالث فانه يتناول بشئ من التفصيل أحد الموضوعات الرئيسية المتعلقة بالامكانيات الانتاجية فى علاقتها باصلاح ميزان المدفوعات ، وذلك هو (التقدم التكنولوجى والانتاجية) كما تناوله التحليل الاقتصادى المعاصر •

وبعد الانتهاء من تناول جانبى العرض والطلب فى سياسات اصلاح ميزان المدفوعات ، أصبح من الممكن الانتقال الى دور المؤسسات والتشريعات فى التجارة الخارجية المصرية فى ربع القرن الممتد من عام ١٩٥٢ الى عام ١٩٨٧ • وهذا هو موضوع الجزء الرابع الذى قام باعداده د • مجدى محمد خليفة — وتم تقسيم فترة

البحث الى مراحل فرعية أولاهـا المرحلة منذ ١٩٥٢ الى ١٩٥٧ وكانت التجـارة الخارجية قائمة على أكتاف القطاع الخاص أساسا ، حيث احتكرت بعض الشركـات التجارة الخارجية المصرية وبرز دور الوسطاء ، وذلك فى ظل غياب دور الدولة الى حد بعيد . أما المرحلة الثانية فتمتد من ١٩٥٧ الى ١٩٧٠ وشهدت تدريجيـا احتكار الدولة للتجارة الخارجية ، وتبلور تنظيم متكامل معين للتجارة الخارجية حيث تم تحديد التخصص السلعى والجغرافى لشركات القطاع العام العاملة فى هـذا المجال . وهناك مرحلة ثالثة ذات طابع انتقالى (١٩٧١ ـ ١٩٧٣) حيث شهدت الآثار الاقتصادية لنكسة عام ١٩٦٧ وباتت الدولة تستشعر عدم قدرتها على الاستمرار فى تحسين أداء القطاع فبدأت التمهيد لسياسة الانفتاح الاقتصادى ببعـض الاجراءات التى خففت من سيطرة الدولة على التجارة الخارجية . ومنذ ١٩٧٤ حتى ١٩٨٧ شهدت التجارة الخارجية تغييرا جذريا فى المؤسسات والتشريعات الحاكمة لها ، وتم اعتبارا من عام ١٩٧٥ الغاء التخصص السلعى والجغرافى لشركات القطاع العام وأزيلت الأسوار التى كانت تحجب القطاع الخاص عن السوق الخارجى فيما عدا السلع الاستراتيجية . وبذا تقلص دور الدولة جذريا وتعاظم دور القطاع الخـاص وتحررت التجارة الخارجية من كثير من القيود .

وكان لكل من المراحل السابقة اطارها التشريعى المواكب لها ، تناولها البحث بالاستعراض ، معقبا على كل من الجانب المؤسسى والتشريعى بالأثر على مستـوى العجز فى الميزان التجارى السلعى ومن ثم ميزان المدفوعات المصرى .

وهكذا يتكامل البحث من خلال تناول أبعاد العرض والطلب والمؤسسـات والتشريع ، مع التأكيد مرة أخرى على أن البحث الراهن يشكل مرحلة أولى فـى الدراسة المتكاملة لسياسات اصلاح ميزان المدفوعات المصرى ـ وهى المرحلة الـتى

تستهدف بلورة المنهجية وطرق البحث واستكشاف البيانات المطلوبة • وهى تمهيد بطبيعتها لحلقة ثانية فى الدراسة على درجة أعلى من التفصيل والاقتراب من مشكلات التطبيق ، على نحو ما أشرنا •

ولعلنا بذلك نسهم فى القاء الأضواء على احدى المشكلات الرئيسية التى تعترض طريق النمو والاصلاح الشامل للاقتصاد المصرى •

وعلى الله قصد السبيل ،،،

الباحث الرئيسى للدراسة
مدير مركز العلاقات الاقتصادية الدولية

أ • د • السيد عبد المعبود ناصف

الجـــزء الأول

سياسات اصلاح ميزان المدفوعات المصرى من منظور

المـــــيزة النسبيـــة

(سياسة الأسعار النسبية)

الجـــزء الأول

سياسات اصلاح ميزان المدفوعات المصرى من منظـــور الميزة النسبية

(سياسة الأسعار النسبية)

المحتويات

مقدمـــة : البيئة الاقتصادية للسياسة المصرية فى ظل الاصلاح الاقتصادى المصرى •

أولا : المنهج الأول : منهج التشابك القطاعى (جدول المدخلات والمخرجات)

١ــ١ عرض المنهج .

١ــ٢ نموذج البنك الدولى فى حساب اسعار الظل .

١ــ٣ استخدام المنهج المقترح فى الحساب الاقتصادى للتكلفة / العائد ، واختيار الأنشطة ذات الميزة النسبية •

١ــ٤ الميزة النسبية وفق المنهج السابق ميزة نسبية استاتيكية •

ثانيا : المنهج الثانى : منهج البرمجة الخطية

٢ــ١ عرض المنهج .

٢ــ٢ المحتوى التحليلى وتوجهات السياسة الاقتصادية فى نموذج البرمجة الخطية •

مقدمـة : البيئة الاقتصادية للسياسة السعرية فى ظل الاصلاح الاقتصادى المصرى :

يواجه الاقتصاد المصرى عدة قيود هيكلية تؤثر سلبا على التنمية فى الأجـــل المتوسط وهى :

أ ـ ضعف الانتاجية .
ب ـ اختلال جهاز الأسعار .
حـ ـ معدل مرتفع من التضخم .
د ـ معدل مرتفع من البطالة .
هـ ـ عجز الادخار المحلى عن تمويل الاستثمارات .
و ـ عدم قدرة الصادرات على تمويل الواردات .

ويرتكز الحل المطروح الآن ضمن برنامج للتثبيت والتكيف الهيكلى على ترتيـــب البيت من الداخل لاعادة التوازن بين الموارد والاستخدامات بحيث يمكن احتـــواء التضخم الناتج عن زيادة الطلب الكلى عن العرض الكلى . ومعروف أن حدة التضخم تخف مع الزيادة فى حجم الواردات بسبب ما تتيحه من سلع وخدمات أجنبية لاشباع الطلب المحلى . ولا مشكلة اطلاقا فى زيادة الواردات اذا قابلتها قدرة علـــى الاستيراد من خلال زيادة الصادرات التقليدية وغير التقليدية . لكن فجوة المـــوارد الأجنبية الناتجة عن قصور تغطية الصادرات للواردات أدت الى تزايد الاعتماد علـــى الخارج متمثلا فى الدين الخارجى .

وقد تم أخيرا تسعير الصادرات والواردات طبقا لسعر صرف واقعى بحيث يزيد عائد التصدير وترتفع تكلفة الواردات بالجنيه المصرى مما يرشد الواردات ويشجع الصادرات • الا أن درجة النجاح فى ذلك تتوقف على احتواء معدل التضخم الداخلى (معدل تنفيذ سياسة انكماشية) • والعلاقة بين تسعير الصادرات والواردات وفق سعر صرف واقعى وثيقة الصلة بجهاز الأسعار فى الداخل • فتحرير سعر الصرف يعنى الغاء الضرائب على الصادرات والغاء الاعانات للواردات ومن ثم الغاء جزء من الانفاق الحكومى فى صورة فروق سعر الصرف ، وان كان ذلك التصحيح جزئيا بسبب التواجد الحالى لمجمع البنك المركزى حيث سعر الصرف المغالى فيه •

وتصحيح الاختلالات السعرية لم يقتصر على سعر الصرف بل تعداه فى حيز كبير الى تحريك الأسعار الى أعلى لمستلزمات الانتاجية والمنتجات النهائية لأنشطة القطاع العام ليتوائم السعر مع التكلفة الاقتصادية • وقد صاحب تحريك الأسعار هذا ضغوطا تضخمية من جانب التكاليف مما انعكس على معدل التضخم العام •

والجانب الايجابى الأول من تحرير سعر الصرف وتصحيح العلاقات السعرية فى الداخل هو التخفيف من عجز الموازنة العامة للدولة من خلال تقليل الدعم غير المباشر وزيادة ربحية أنشطة القطاع العام • ومن ثم التقليل من التمويل بالعجز وتحرير هامش أكبر من الائتمان المصرفى للمشاركة فى تمويل استثمارات القطاع الخاص • ومن ناحية أخرى ، فان ترشيد الاستهلاك الخاص ممكن فى حدود فعالية ارتفاع الأسعار على تخفيض الاستهلاك وان كان تحريك الدخول لأعلى وزيادات عدد السكان تبددان أثر الأسعار وأكثر •

ويتيح انخفاض عجز الموازنة العامة للدولة الناتج عن تصحيح الاختلالات السعرية المطبقة حاليا ، والناتج من زيادة الضرائب وترشيد الانفاق الجارى و (زيادة أسعار الطاقة المستهلكة محليا) ـ أرضية صلبة لرسم سياسة نقدية انكماشية تقلل من العرض النقدى والائتمان المصرفى ومن ثم تصحيح العلاقات السعرية فى محيط المال : زيادة أسعار الفائدة الدائنة والمدينة • وبجانب الادخار العائلى المضمون تعبئته من جانب الدولة (التأمينات وخلافه) قد ينجح ثلاثى التحريك الى أعلى لأسعار الفائدة ، أسعار سلع الاستهلاك ، والدخول (فى حدود أقل من زيادة الانتاجية) فى ايقاف الجور على مدخرات القطاع العائلى القديمة وتحريكها وتنمية المدخرات الجديدة •

لكن حتى بعد اتمام عملية تصحيح الاختلالات السعرية فى دائرة الانتاج ودائرة التوزيع (فى الداخل والخارج) واثارها الايجابية المنتظرة على تعبئة الموارد وحسن تشغيلها ، يبقى التخوف من سلبيات تطور الاقتصاد فى اتجاه الانكماش / التضخمى Stag -Inflation وأهمها انخفاض معدل النمو وزيادة معدل البطالة •

ومواجهة للتكلفة المرحلية الثقيلة للانكماش التضخمى ، لا بديل من زيادة معدل الاستثمار الاجمالى حيث أن رفع الكفاءة الانتاجية للموارد القائمة باستثمارات الاحلال والتجديد ، وتعلية هذه الموارد باستثمارات صافية تدعم الانتاج من خلال زيادة انتاجية الموارد القديمة بالاضافة الى الانتاج الجديد للموارد المضافة •

وقد لا يكفى ترتيب البيت من الداخل لضمان توافر المكون المحلى والمكون الأجنبى لتمويل معدل مرتفع من الاستثمارات خلال مرحلة التكيف • ونسوق هنا أربعة أسباب للتطور نحو هذا الاحتمال :